تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يسرني، بالنيابة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد، أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

يعتبر العام ٢٠١٥ بمثابة مرحلة تاريخية حيث تزامن مع العيد الأربعين للبنك العربي المتحد. وقد تأثّر العام ٢٠١٥ لسوء الحظ بانعكاسات الاقتصاد المتباطئ الناجم عن أسعار النفط المتراجعة، والمعدلات الائتمانية المتدهورة، وتفاقم مشكلة تكوين القروض، وخصوصاً في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. من جهة أخرى، لطالما أثبت البنك، استناداً إلى تاريخه العريق والحافل، أنه قادر على التكيّف بفاعلية مع هذه التحديات، وإنني على يقين من أننا سنجتاز هذه الظروف الاقتصادية الراهنة، وسنبرز من جديد في مكانة أقوى، لنواصل دعم الاقتصاد الإماراتي.

وفي حين أن سياسة البنك الحذرة في وضع مخصصات إضافية على محفظة القروض عالية المخاطر جاء تأثيرها على النتائج المالية للعام ككل، حيث واجه البنك خسارة صافية وقدرها ١٦٦ مليون درهم إماراتي في الأشهر الـ ١٢ المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تجلّت قوّة البنك بقدرته على الحفاظ على معدل كفاية رأس المال بنسبة ١٤,٧%، وهي أعلى بكثير من الشروط التنظيمية، أضف إلى أن البنك قد تمكّن من تحسين معدليّ التمويل والسيولة لديه.

اتخذ البنك العربي المتحد خطوة حاسمة من أجل تقليص المديونية في محفظة القروض ذات المخاطر المرتفعة، وبالتالي تحسين جودة الأصول والمحافظة على معدل تغطية القروض المتعثّرة السداد بنسبة ١٢٤%. وعليه، تمكّن البنك العربي المتحد من بناء قاعدة متينة للمضي قدماً في هذا السوق المليء بالتحديات. فضلاً عن ذلك، أنجز البنك العربي المتحد عدداً من مبادرات إعادة الهيكلة الرئيسية الأخرى، تضمنت تعزيز ثقافة وإطار إدارة المخاطر، وتقوية فريق الإدارة العليا، وترشيد التكلفة لتتوافق مع نموذج التشغيل المنظّم الجديد لدينا وبالتالي ضمان إدارة فعالة للمصاريف ابتداء من العام ٢٠١٦ وما بعد.

بمساعدة شريكنا في التحالف، البنك التجاري القطري، ودعمه المستمر لنا، سنوجه طاقاتنا للتركيز على مكامن قوتنا التاريخية التي طالما تميز بها البنك في خدمة قطاع الشركات في الإمارات العربية المتحدة. ونواصل السعي لاستخدام رأس المال بأفضل صورة ممكنة، وإدارة التكلفة، وتحقيق كفاية الميزانية العمومية، من أجل تقديم القيمة لمساهمينا.

ونتيجة لذلك، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ على النحو التالي، وذلك مع مراعاة الحصول على الموافقة المسبقة للمصرف المركزي:

	ألف درهم
الرصيد الافتتاحي للأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير	٩١٤،٧٥٩
خسائر السنة	(١٦٦،١٤٧)
المحول من احتياطي إعادة التقييم	٣٦
أرباح موزعة ذات صلة بالعام ٢٠١٤	(٣٤٣،٧٥٨)
الرصيد المتاح للتخصيص	٤٠٤،٨٩٠

التوزيع المقترح من الأرباح

المحول إلى الاحتياطي الخاص	لا يوجد
المحول إلى الاحتياطي القانوني	لا يوجد
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	لا يوجد
رصيد الأرباح غير الموزعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٤٠٤،٨٩٠

إلحاقاً باقتراح توزيع الأرباح النقدية وبناء على موافقة الجمعية العمومية، سينخفض اجمالي حقوق المساهمين الى ٢،٥٨٨ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ٢،٩١٢ مليون درهم في نهاية العام ٢٠١٤. استناداً إلى ذلك، اقترح مجلس الادارة عدم توزيع أرباح نقدية عن العام ٢٠١٥.

في الختام، وبالنيابة عن مجلس الإدارة الذي يؤكد على إلتزامه الدائم بمسؤولياته، أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري إلى العملاء والمساهمين القيّمين. ونعرب عن تقديرنا لكافة أعضاء الفريق الإداري وللموظفين كافة على مهنيتهم وتفانيهم في خدمة البنك. وأوّد التوجه بالشكر الخاص إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الدعم غير المحدود الذي تقدمه للقطاع المصرفي. كما أوّد التشديد على تقديرنا للمصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية التي يخضع لها البنك، على دعمهم القيم لنا. وإلى ذلك، فإننا وبإذن الله نتطلع الى تأسيس أعمال أكثر فعالية خلال العام ٢٠١٦ والأعوام اللاحقة وتحقيق العائدات المستدامة في ظل هيكل آمن من المخاطر.

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

24 يناير ٢٠١٦